# تقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية

عرض .. سهير أبو العينين*

كانت ومازالت سياسات الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى تثير الجدل حول جدواها وفاعليتها وآثارها الإيجابية والسلبية فى الدول التى شرعت فى تطبيق هذه السياسات.

وعلى مدى يومين كاملين اجتمعت فى القاهرة نخبة من الاقتصاديين ورجال الفكر العرب فى المؤتمر العلمى الرابع للجمعية العربية للبحوث الاقصادية لمناقشة وتقييم سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى الأقطار العربية. وقدم المشاركون فى المؤتمر ثلاث عشرة دراسة تدور حول مختلف جوانب سياسات الإصلاح، فتعرضوا للسياسات النقدية والمالية وتجارب الخصخصة وبعض السياسات القطاعية.

وانتهى المؤتمر بمناظرة حول آراء المشاركين واستخلاصاتهم العامة حول تجارب الدول العربية فى هذا المجال، ونظرتهم للمستقبل مع طرح بدائل مقترحة.

## ١ - السياسات النقدية والمالية :

فيما يتعلق بالسياسات النقدية والمالية ناقش المؤتمرون أربعة بحوث على مدى جلستين.وقد عرض نبيل حشاد بحث بعنوان: "الإصلاح النقدى والمصرفى فى الدول العربية"، وأوضح أن أهم محاور سياسات الإصلاح النقدى والمصرفى فى الدول

* مستشار مركز التخطيط العام - معهد التخطيط القومى- القاهرة.

العربية تمثلت فى التحول إلى إستخدام أدوات سياسات نقدية غير مباشرة وتحرير أسعار الفائدة ودعم الرقابة والإشراف على البنوك، وفى بعض الحالات إعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للبنوك المركزية. وكان هناك بطبيعة الحال تباين بين الدول والعربية فيما يتعلق بالمراحل التى تم تنفيذها فى مجال الإصلاح النقدى والمصرفى، وأيضًا فيما يتعلق بالنتائج التى تحققت. ومن أهم النتائج الإيجابية تهيئة البيئة المصرفية للمنافسة ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد المالية وخفض معدلات التضخم ويرى الباحث أنه على الرغم من النتائج الإيجابية إلا أنه مازال هناك الكثير الذى يجب عمله، وبصفة خاصة إعطاء درجة أكبر من الاستقلالية للبنك المركزى واتباع خطوات أكبر فى استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وزيادة التعاون المصرفى العربى والاهتمام برفع كفاءة العنصر البشرى.

وفى إطار مناقشة البحث أكد المشاركون على أهمية تحليل وتقييم تأثير السياسات النقدية على المتغيرات الحقيقية ودور الجهاز المصرفى فى تمويل التنمية، وكذلك تأثير العولمة وكيفية التوفيق بين اعتبارات الحماية والمنافسة فى إطار التفاعل مع سياسة العولمة.

وفيما يتعلق بالتجارب القطرية فى مجال سياسات الإصلاح النقدى قدم بوطالب قويدر دراسة عن "فعالية الأدوات المطبقة فى سياسات النقد والفرص التى تتضمنها برامج التكيف المقترحة من صندوق النقد الدولى تجربة الجزائر". وقد اتبع منهجًا كميًا لقياس أثر تخفيض قيمة العملة ورفع معدل الفائدة، وتوضح الدراسة أن هذه السياسات أدت إلى النتائج التى توقعها صندوق النقد الدولى فيما يتعلق بتخفيض الطلب الداخلى وتخفيض التضخم وتحقيق معدل فائدة حقيقى. إلا أن هذه النتائج كانت على حساب تدهور ملموس للقوة الشرائية، وتفاقم أوضاع القطاع العام، وتدهور مستوى المعيشة، وارتفاع البطالة. ويرى الباحث أن هذه النتائج تعبر عن عدم إمكانية تبرير سياسة صندوق النقد الدولى لأنها لا تعكس الواقع الاقتصادى الاجتماعى للبلدان النامية التى تتميز بانعدام المرونات السعرية الكاملة للسلع وعوامل الإنتاج.

وقد أثار كثير من المشاركين فى المؤتمر قضية المنهجية المتبعة، فى تقييم آثار سياسات الإصلاح الاقتصادى لما لها من تأثير كبير على النتائج التى يتم الوصول إليها. ومن أهم الملاحظات التى أثيرت فى هذا المجال ضرورة أخذ البعد الزمنى فى الاعتبار واستشراف الأجل الطويل، ومراعاة تبيان ظروف وأوضاع الدول المختلفة، وضرورة تقييم التكلفة الاجتماعية وتدقيق أساليب القياس.

وفيما يتعلق بالسياسات المالية قدمت منى قاسم دراسة عن "تطور سوق الأوراق المالية فى مصر فى إطار عملية الإصلاح الاقتصادى . تجربة صناديق الاستثمار" . وتعتبر الدراسة أن تطوير سوق الأوراق المالية يعد أحد الضروريات الأساسية لاستكمال برناج الإصلاح الاقتصادى فى مصر، وتمثل صناديق الاستثمار أحد اتجاهات تطوير هذه السوق.

وتعد صناديق الاستثمار هى الآلية الفاعلة فى سوق الأوراق المالية نظرًا لدورها فى إدارة استثمار جماعى لمحفظة الصندوق فى البورصة لصغار المدخرين.

ومن النقاط الهامة التى أظهرها البحث، وحذر منها فى نفس الوقت، دور الاستثمارات الأجنبية فى سوق رأس المال المصرى، حيث أدت فى الفترة السابقة إلى حالة نشاط فعلى فى البورصة إلا أنه يجب توقع انسحاب هذه الاستثمارات فى المستقبل والتحسب لآثارها المحتملة.

وفى مناقشة البحث أثيرت عدة نقاط حول تطور سوق المال فى مصر، لعل أهمها تمثل فى ضرورة التوسع فى تحليل دور وأثر الاستثمار الأجنبى فى سوق المال من حيث حجمه وطبيعته ودوره فى تمويل الاستثمار الحقيقى ومدى ارتباطه بالأزمات التى تحدث فى الأسواق الصاعدة الأخرى. أما النقطة الهامة الأخرى التى ركز معظم المشاركين على أهمية تناولها فكانت أثر تطور سوق المال على الادخار ومدى التكامل أو التضارب بين دور سوق المال ودور البنوك.

ومن التجارب النظرية الأخرى التى تم عرضها فى مجال السياسات المالية دراسة محمد الأفندى "تجربة الجمهورية اليمنية فى الإصلاح المالى" وتوضح الدراسة

أن النتائج الأولية للإصلاح المالى فى اليمن تشير إلى تحسن فى مؤشرات المالية العامة المستهدفة وإن كانت مازالت هناك اختلالات هيكلية قائمة فى الموازنة العامة، كما أوضحت أيضا أن هناك تكلفة اجتماعية واقتصادية لهذه النجاحات قصيرة الأجل وتمثلت فى الركود وتدهور مستوى المعيشة وتباطؤ معدلات النمو واستمرار البطالة.

وقد طرحت هذه الدراسة قضية على قدر كبير من الأهمية وهى أنه إلى جانب الرؤية التقليدية التى يمثلها برنامج المؤسسات الدولية كانت هناك رؤية وطنية تدعو إلى تطبيق برنامج شامل للإصلاح وفق قواعد عامة، وكلها تقدم اتجاها وطنيا لأسلوب إدارة التنمية فى اليمن.

إلا أن فرص التنافس بين البرنامجين ليست متكافئة لعدة أسباب أهمها أن برنامج الإصلاح الاقتصادى المدعوم من المؤسسات الدولية يأتى فى ظل وضوح كامل لأهداف تلك المؤسسات إضافة إلى الإمكانيات المادية التى تستطيع تقديمها للدول التى تواجه أزمات اقتصادية، وفق نظام مشروطية، فى حين تفتقر البرامج البديلة لمثل هذه الإمكانيات المادية سواء كانت محلية أو إقليمية، خاصة مع قصور أداء المؤسسات الاقتصادية العربية الإسلامية (مثل بنك التنمية الإسلامى وصندوق النقد العربى) فى تبنى سياسات جريئة وتقديم الدعم المادى للدول الأعضاء وفق برامج واضحة للتنمية.

كما أن البرامج البديلة الوطنية ما زالت تركز بصورة أساسية على الأسلوب الاحتجاجى والافتقار إلى الإبداع الذاتى، بالإضافة إلى أن تبيان المصالح الاقتصادية للأقطار العربية والإسلامية وتناقض توجهاتها السياسية وضعف البناء الديمقراطى أوجد ظروفًا غير مواتية لإنضاج برامج بديلة فاعلة.

وقد أدت هذه العوامل إلى ترجيح خيار الإصلاح الاقتصادى فى إطار نظام المشروطية للمؤسسات الدولية.

## ٢ - التجارب القطرية والقطاعية :

تظهر التجارب القطرية وجود قدر كبير من التشابه بين المشكلات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التى كانت قبل تنفيذ برامج الإصلاح ، وكذلك تشابه فى كثير من الآثار الإيجابية والسلبية التى صاحبت تنفيذ البرنامج.

وتخلص دراسة منذر الشرع وخالد الوزنى التى تتعرض لتقييم "سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى : تجربة الأردن" إلى أنه لابد من الاستمرار فى استراتيجية وطنية للتصحيح الاقتصادى تركز اهتماما على الاستمرار فى المحافظة على تخفيض عجز الموازنة ومعالجة الخلل فى ميزان المدفوعات والسيطرة على التضخم ومتابعة الديون الخارجية، مع أهمية، وجود قناعة شعبية بجدوى التضحية الآتية من أجل مستقبل أفضل.

أما دراسة محمد بن أعمر "أثر سياسات التثبيت والتكيف على التنمية فى موريتانيا" فتوضح الظروف الخاصة لموريتانيا التى تعانى من ضعف كبير فى تنوع النشاط الاقتصادى. ورغم بعض النجاح الذى حققه برنامج الإصلاح الاقتصادى إلا أنه فشل فى تحقيق أهدافه فى عديد من المجالات مثل تخفيض معدلات التضخم وزيادة الصادرات وصعوبات فى الخصخصة وسرعة تفاوت توزيع الدخل، واتخاذ قرارات استثمارية سليمة ومراعاة التناسب فى توزيع الموارد والدخول.

ورغم أن تونس بدأت برنامج الإصلاح فى وقت مبكر نسبيا مقارنة بالدول العربية الأخرى، إلا أن تجربة الإصلاح فيها، والتى عرضها عبد الفتاح العموص وعبد القادر شعبان "الآثار الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج الاقتصادى التصحيحى التونسى (١٩٨٧ - ١٩٩٦)، تظهر أنها لا تخرج عن الخطوط العريضة للتجارب الأخرى والتى تتمثل فى وجود بعض الإيجابيات فيما يتعلق بانخفاض عجز الموازنة والتضخم، وبعض السلبيات ممثلة فى انخفاض الطلب الداخلى وعدم بلوغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى القيم التى كان عليها فى السبعينات، وذلك إضافة إلى التكلفة الاجتماعية. ويوضح ذلك أنه مازالت هناك تحديات كبرى مستقبلية أمام السياسة التحررية الانفتاحية الاقتصادية.

أما تقييم برامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر فقد عرضها جودة عبدالخالق فى دراسة بعنوان: "سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى فى مصر: إصلاح اقتصادى أم مرض هولندى؟".

ويستند الباحث فى تقييمه للتجربة على النظرية الاقتصادية وعلى كتابات عديد من المفكرين الاقتصاديين. ويكشف تحليل الأبعاد الماكرو اقتصادية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر عن ظهور أعراض المرض الهولندى متمثلا فى اتجاه القيمة الحقيقية للجنيه نحو الارتفاع، ويرجع ذلك أساسا إلى تدفقات رؤوس الأموال من الخارج واتباع سياسة التعقيم لهذه التدفقات، مما أدى إلى تصاعد خطير فى عبء الدين الداخلى وتراكم الاحتياطات الأجنبية وتدهور الميزان التجارى رغم تحسن ميزان المدفوعات. ويعتقد الباحث أن أصل الداء يكمن فى سعر الصرف وفى حرية المعاملات الرأسمالية وهى تمثل المجالات الحرجة التى تقتضى تعديل السياسات واتباع نظام صرف بديل فيه قدر أكبر من المرونة، وفرض ضرائب على التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل (الهائمة) بالإضافة إلى تحفيز الاستثمار.

ومن القضايا الأخرى التى أثيرت فى الدراسة والمناقشات حولها قضية الترتيب الزمنى للإصلاحات التى بدأت بالتركيز على تحرير التجارة وسعر الفائدة وسعر الصرف قبل إصلاح الاقتصاد الحقيقى مما يجعل قابلية الإصلاح للاستمرار محل شك.

ورغم سيطرة الأبعاد الماكرو اقتصادية على البحوث المقدمة، فإن أحد البحوث يتعرض لتجربة قطاعية حيث يتناول تأثير سياسة الإصلاح الاقتصادى على قطاع الزراعة والأمن الغذائى فى الدول العربية، وهى دراسة عبدالصاحب علوان: "سياسات التثبيت الاقتصادى والتكيف الهيكلى وتأثيراتها على مجهودات التنمية الزراعية والأمن الغذائى فى الأقطار العربية".

وقد خلص الباحث فى هذه الدراسة إلى أن نتائج التكييف الهيكلى تمثلت فى تخفيض الدعم للضعفاء من المنتجين والمستهلكين مما أثر سلبيا على الأمن الغذائى، كما أن إلغاء مشاركة الحكومات فى الخدمات الزراعية والتسويقية أدى إلى تردى

أوضاع الإمدادات الغذائية، كما أن قيود السياسات المالية والنقدية المقترنة ببرامج التكيف والتى أسفرت عن تخفيضات فى الدعم الزراعى والائتمان الزراعى وإلغاء مجالس التسويق وتخفيض إعانات دعم المستلزمات الزراعية كانت لها تأثيرات سلبية خطيرة أدت إلى تقلص المساحات المزروعة وتدنى إنتاج المحاصيل الزراعية وتفاقم نقص الأغذية. ولتصحيح هذه الأوضاع ينبغى صياغة سياسات الاقتصاد الكلى وتنفيذها على نحو يدعم الزراعة فى إطار استراتيجية بديلة تتسم بالتتابع والتكامل وتسعى للوصول إلى أعلى مستوى من الاكتفاء الذاتى من أجل تحقيق الأمن الغذائى.

وقد أثار المشاركون فى المناقشة مسألة تأثير حجم الدولة على إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى زراعى فى كل دولة على حدة، حيث قد لا تصل إلى الحجم الحرج المطلوب للسوق وآفاق التعاون العربى فى هذا المجال.

## ٣ - الخصخصة:

تعد الخصخصة أحد الركائز الأساسية فى برامج الإصلاح الاقتصادى، وأهم تبرير تستند عليه هو أن المشروعات الخاصة تعد أكثر كفاءة من المشروعات العامة. وفى هذا المجال تم عرض دراستين لتقييم تجربة الخصخصة فى السودان. وتقدم دراسة الخضر على موسى: "هل الخصخصة مهمة؟ الخبرة السودانية مع بعض مشروعات القطاع العام" تقييما لتجربة الخصخصة لبعض المشروعات العامة فى السودان وآثارها على المؤشرات المالية للمشروعات مع تحليل أسباب نجاح أو فشل الخصخصة فى تحسين الكفاءة. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك بعض الدلائل على أن الخصخصة أدت بالفعل إلى تغيرات إيجابية فى الربحية المالية للمشروعات التى كانت مملوكة للدولة. ومع ذلك فإن بعض المشروعات حققت خسائر نتيجة النقص المادى فى الطاقة الكهربائية.

أما دراسة محمد الطيب "تقييم تجربة الاستخصاص فى السودان. حالة دراسية. الشركة السودانية للاتصالات" فقد خلصت إلى أن المناخ فى السودان لم يكن مهيئًا لتنفيذ برنامج الخصخصة، حيث إن القطاع الخاص لم يكن مستعداً بعد للمشاركة

الفعالة ولم تكن أسواق المال وبورصات الأسهم قد أنشئت فى بداية التسعينات ومازال القطاع الخاص يعتمد على فلسفة فكرية تدور حول ملكية العائلة لمنشآت الأعمال، كما أن الطريقة التى يتم بها دعوة رجال الأعمال من القطاع الخاص والأجنبى لم توفر الشفافية المطلوبة. وقد أدى تحويل المؤسسة العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى الشركة السودانية للاتصالات إلى المساهمة فى تحقيق الترابط الأمامى والخلفى لقطاع الاتصالات.

وقد ركز المشاركون فى المناقشة على أن مؤشرات التقييم يجب أن تتجاوز المعايير المالية، وأن القطاعين العام والخاص ليسا بديلين وإنما مكملين ويجب تحديد أدوار كل منهما، ووضع ضوابط فى عملية الخصخصة بالنسبة لملكية الأجانب والحدود القصوى للملكية ومواجهة الاحتكارات.

## ٤ - نظرة مستقبلية مع طرح البدائل :

لم تقتصر البحوث المقدمة على تقييم تجارب الإصلاح فى الدول العربية وإنما امتدت إلى تحليل آثار تطبيق هذه السياسات فى الدول النامية على اتجاهات نظريات التنمية. وقدم حكيم بن حمودة دراسة بعنوان: "قراءة نقدية فى نظريات التنمية لما بعد التعديل الهيكلى" . ويوضح فى هذه الدراسة أن النتائج الضعيفة لبرامج التعديل الهيكلى وتجارب التنمية أدت إلى تراجع نظريات التنمية عن نظريات التوازن العام وتكون اتجاه أطلق عليه الباحث اسم "نظريات ما بعد التعديل الهيكلى" ويتكون هذا الاتجاه من جملة تيارات تأثر بعضها بنظريات النمو الذاتى والبعض الآخر ينطلق من عجز مبادئ السوق عن ضبط وتعديل الديناميكية الاقتصادية ويؤكد على دور المؤسسات. ومع ذلك يؤكد الباحث أن هذه الاتجاهات النظرية الجديدة مازالت غير قادرة على تجاوز أزمة نظريات التنمية وتقديم قراءة جديدة، وتفسير للتطورات والتغيرات التى يشهدها العالم الثالث.

أما دراسة سعد حافظ : "نحو بديل لسياسات التثبيت والتكيف الهيكلى" فتحاول تقديم إجابة عن التساؤل الخاص بالبديل لهذه السياسات لتجنب الآثار السلبية التى قد

تنجم عنها. وتتمثل أهم مبادئ طرح البديل فى أن أى سياسة بديلة لابد أن تعالج أسباب المشكلات لا ظواهرها، وضرورة ارتباط المعالجة بدور قوى ومتنامى للدولة مع إمكان تغيير أساليبها وأدواتها فى أداء دورها، كما أن عناصر السياسة المقترحة تستند إلى بعض المفاهيم الخاصة بها والمختلفة عن المفاهيم المألوفة مثل توازن النظام الاجتماعى فى مقابل توازن النظام الاقتصادى، وضرورة استيعاب معطيات وضع الدولة وما يفرضه من قيود على الحركة أمام الدولة النامية.

واختتم المؤتمر أعماله بمداخلات لكل من د. اسماعيل صبرى عبدالله (مصر) ود. شاذلى العيارى (تونس) ومشاركة من المؤتمرين أوضحوا فيها استخلاصاتهم العامة فى التقييم ورؤيتهم للمستقبل وتعرض د. اسماعيل صبرى عبدالله فى كلمته إلى أن الحكومات تتحمل مسئولية تدهور الأوضاع إلى الحد الذى اقتضى تدخل المنظمات الدولية، وأن البرامج التى تطرحها هذه المنظمات لا تحمل فى ذاتها مراحل حل للمستقبل ولا تضمن حصانة ضد حدوث اختلالات حديثة، وأن الأخطار الكامنة تتمثل فى أن العولمة رغم شمولها الكرة الأرضية إلا أنها مع ذلك لا تشمل كل السكان وأنها ستؤدى إلى طاقة انتاجية ضخمة وطلب غير متكافئ لها. وفى مواجهة هذه الأخطار الكامنة فإنه لا مستقبل لكل دولة عربية على حدة وإنما فى تكاملها مع التأكيد على أهمية الاستقرارالسياسى والديمقراطى.

أما د. شاذلى العيارى فقدم تساؤلاً عن المقصود بطرح البديل، وهل هو بديل لسياسات الإصلاح على إطلاقها أم لنوع معين من الإصلاح، وهل الثقافة العربية الآن منفتحة على النقد الذاتى. كما أوضح أن تجارب التثبيت والتكيف ليست كلها فاشلة وأنه يجب التعامل مع المعطيات الحالية والأوضاع العالمية والتصرف على هذا الأساس فى محاولة تحقيق أكبر استفادة ممكنة فى ظل الظروف القائمة.

وقد حرص المشاركون فى المناقشات على التأكيد على أهمية التعاون العربى المشترك وأن مثل هذا التعاون يتطلب تنمية داخلية فى كل دولة ويتطلب اختيار نموذج تنموى عربى منفتح على العالم.

ندوة

# تحسين مستويات المعيشة فى دول المشرق العربى

حنان رجائى عبد اللطيف *

فى إطار التنسيق والتعاون بين اللجنة الإشرافية لمشروع التنمية البشرية بمعهد التخطيط القومى واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان غربى آسيا (الاسكوا) تم عقد اجتماع للخبراء لمناقشة مستويات المعيشة وسبل مواجهة الفقر فى دول المشرق العربى وذلك بهدف بلورة محددات الفقر الرئيسية فى تلك الدول والمساهمة فى وضع مناهج وطرق لقياس الفقر وتحديد حجم وخصائص الفقراء وذلك سعيًا لاقتراح السياسات الإقليمية والوطنية الكفيلة بتقليص فجوة الفقر ومكافحة أسباب تفاقمها.

شارك فى الاجتماع مجموعة من الخبراء المعنيين بشئون التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى كما شارك أيضا العديد من ممثلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى الأقطار العربية بالإضافة لمشاركة عدد من ممثلى الهيئات الدولية والعربية ووكالات التمويل العالمية والإقليمية.

وقد دار الاجتماع حول المحاور الآتية :

**١ – تطور أحوال المعيشة والفقر فى لبنان:** أوضحت الدراسة أن أبرز الإشكاليات التى يواجهها المجتمع اللبنانى تمثلت فى التفاوتات الاجتماعية فى توزيع الثروة والدخل بين الفئات الاجتماعية اللبنانية، ووجود مؤشرات لتركز اقتصادى ومالى

* باحث – معهد التخطيط القومى – القاهرة

كبير على المستوى العام، بالإضافة إلى وجود تفاوت مناطقى فى مؤشرات توزيع النشاط الاقتصادى والخدمى، علاوة على التركز الجغرافى السكانى فى منطقة بيروت المدينة، هذا إلى جانب وجود تفاوت قطاعى بين مختلف الأنشطة الاقتصادية ويغطى على ذلك انعدام مستوى الديمقراطية والمشاركة المتاحة فى المجتمع وغياب هياكل المشاركة المحلية.

كما أشارت الدراسة إلى أن فترة الستينات والنصف الأول من السبعينات قد شهدت تحسنا فى العديد من المؤشرات التنموية وعلى الرغم من ذلك فقد حدث تراكم لعناصر التأزم الاجتماعية فقد استمر التفاوت فى توزيع الدخل والثروة عشية اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ حيث تشير التقارير إلى أن ٢٠٪ من السكان ذوى الدخول المرتفعة يحصلون على ٥٥٪ من إجمالى الدخل وأن ٢٠٪ من ذوى الدخول المنخفضة يحصلون على ٤٪ فقط.

كما أوضحت الدراسة أن الفقر فى لبنان له ملامحه الخاصة المميزة لبلد صغير عاش عقودا من النمو المعقول قبل الحرب ثم استنزفت الحرب جزءًا هامًا من موارده المحلية ويتبع الآن خططًا لإعادة الإعمار بكل مفاعيلها الاقتصادية والاجتماعية، كذلك لا يمكن مقارنة الفقر فى لبنان بغيره من الدول حيث أن ظواهر الفقر والجوع والتشرد المميزة للدول الأسيوية والأفريقية ليست هى الأساسية ولكن الفقر فى لبنان يتميز بتفاوت شديد فى مستويات الدخول وقصور الدخول عن تلبية الحاجات الأساسية لمعظم أفراد الطبقة المتوسطة ووجود تلازم بين الفقر ونوعية التعليم ومستواه وبين المؤشرات الصحية الأساسية.

**٢ – الفقر فى الضفة الغربية وقطاع غزة :** حيث أشارات الدراسة إلى ارتباط الفقر فى مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة بالصراع السياسى والعسكرى المحلى والدولى وإلى صعوبة التعرض لمكونات الفقر الراهنة فى الضفة الغربية وقطاع غزة دون التعرض إلى اجراءات الاحتلال الإسرائيلى الرامية إلى إحكام السيطرة على الفلسطينيين وتحركاتهم وممتلكاتهم ومقدراتهم ومواردهم، وأرجعت الدراسة ظاهرة الفقر إلى الاحتلال وتشريد وتبعية الاقتصاد الفلسطينى وسيطرة إسرائيل على مقدرات

الشعب الفلسطينى وتعمدها وضع العراقيل والمعوقات أمام معرفة ظاهرة الفقر فى الضفة الغربية وقطاع غزة وتتمثل فى غياب مفهوم واضح للفقر فى المجتمع الفلسطينى، والنقص الكبير فى المعلومات والبيانات الضرورية.

كما أن هناك آثارا مباشرة وغير مباشرة بالنسبة لحرب الخليج على دخول السكان الفلسطينيين حيث يرجع انخفاض الدخول إلى بعض الأسباب والتى منها انخفاض تحويلات العاملين فى دول الخليج وعودة أعداد كبيرة منهم خلال الحرب وبعدها إلى الضفة الغربية وقطاع غزة وبقاء نسبة كبيرة منهم بدون عمل بالإضافة إلى تراجع تحويلات منظمة التحرير الفلسطينية وبعض فصائلها نتيجة لوقف الدعم الرسمى من دول الخليج بسبب موقف المنظمة من حرب الخليج فضلا عن لجوء إسرائيل أثر اندلاع الحرب إلى فرض قيود مشددة على اليد العاملة الفلسطينية داخل الخط الأخضر.

وعن أثر السياسة الإسرائيلية فى توسيع دائرة الفرق أشارت الدراسة إلى اتجاه الحكومة الإسرائيلية لتطبيق سياسة إغلاق سوق العمل الإسرائيلية فى وجه الفلسطينيين وإصدار تصاريح العمل لهم فى بداية عام ١٩٩٢ مما أثر على الوضع المعيشى لجزء هام من عائلات الضفة الغربية وقطاع غزة خاصة وأن نسبة عالية من قوة العمل تعتمد فى دخلها على الأجور النابعة من العمل فى إسرائيل، وترى الدراسة بأنه مهما كانت أسباب الفقر التاريخية والكامنة والمباشرة فى الضفة الغربية وقطاع غزة فمن الضرورى التصدى له واعتماد التدابير والسياسات للتخفيف من حدته وصولا إلى صياغة استراتيجيات لاستئصاله.

**٣ – الفقر فى العراق بعد حرب الخليج:** أشارات الورقة فى البداية إلى الاستقرار النسبى الذى مر به العراق فى حقبة السبعينات سواء فى النواحى السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية وإلى ما يمر به الاقتصاد العراقى اليوم من دمار بسبب حرب الخليج واستمرار الحصار الاقتصادى المفروض عليه من مجلس الأمن، هذا بالإضافة إلى الأوضاع الاقتصادية التى تولدت عن حرب الخليج واستمرار الحصار على العراق قد أدت إلى تزايد حدة سوء توزيع الدخل والثروة بالإضافة إلى

التأثيرات على حجم الأسرة ومعدلات الإعالة وانعكاسها على مستوى المعيشة والتنمية البشرية فى العراق، كما تؤكد الدراسة أنه كان من الممكن أن تؤدى الحالة السائدة فى العراق بعد الحرب وفى ظل الحصار الاقتصادى إلى ظواهر مجاعة لولا الإجراءات التى اتخذتها الدولة والتى تمثلت فى تقديم حصة تموينية لكل فرد فى العراق بأسعار رمزية جداً واستمرار الدولة فى الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من تعليم وصحة ورعاية اجتماعية للمسنين والمعوقين والأحداث.

وتنوه الدراسة إلى أن الوضع المتولد من جراء الحصار الاقتصادى على العراق يزداد تفاقماً يوماً بعد يوم وأن مصدر التمويل وخاصة بالعملة الصعبة محجوبة بالإضافة إلى عدم قدرة الإمكانات الذاتية للعراق على الوفاء بمتطلبات إشباع الحاجات الأساسية للسكان مما يجعلهم أمام حالة من الانهيار ستؤدى بالضرورة إلى حدوث مجاعات فيما لو استمر الحصار وتطالب الورقة بالبدء بإجراءات رفع الحصار وإطلاق أرصدة العراق المجمدة فى المصارف الدولية حتى يتمكن العراق من توفير الغذاء والدواء للمواطنين وهذه الإجراءات ليست للتخفيف من الفقر وإنما إجراءً وقائياً لمنع كارثة.

**٤ – سياسات تقليص الفقر فى مصر :** تعتبر هذه الورقة موجزاً لتقرير التنمية البشرية الصادر عن مصر عام ١٩٩٦ حيث ترى أن قضية معالجة الفقر فى مصر كانت واردة بقوة فى تقريرى التنمية البشرية الأول والثانى عن مصر ولكن هذه القضية تأتى على قمة اهتمامات التقرير الثالث وذلك لتقديم خطوط عامة لبناء استراتيجية لمكافحة الفقر، كما تبين أن تأثير الإصلاح الاقتصادى على وقع الفقر وكثافته له نتائج هامة بالنسبة لمصر حيث إنه يلاحق سياستها للتكيف الهيكلى على نحو يجعل نجاحها فى الأجل الطويل مرهون بقدرة الحكومة على حماية أكثر شرائح المجتمع ضعفاً، وحذرت الورقة من أنه فى حالة عدم تبنى وتنفيذ استراتيجية للتخيف من الفقر فإن الأسر ذات الدخول المنخفضة وتلك التى تعيش دون المستوى اللائق بسبب تغيرات الأسعار والبطالة وانخفاض الأجور الحقيقية من المحتمل أن تزداد أحوالها تدهوراً بسبب عملية الإصلاح ذاتها، وقد قدرت الدراسة خط الفقر على المستوى القومى

المحسوب على أساس سلة الطعام بنحو ٣١٤٨ جنيها للأسرة ونحو ٤٩٥ جنيها للفرد لعام ١٩٩٥/١٩٩٦ وكان خط الفقر لنفس العام على أساس تكلفة الحاجات الأساسية نحو ٤١٦٨ جنيها للأسرة ونحو ٨١٤ جنيها للفرد، وبناء على ذلك وجد أن ٢٣٪ من المصريين يعيشون تحت خط الفقر منهم ٧٪ فى حالة فقر مدقع وأن زهاء خمس السكان يعيشون فى حالة فقر معتدل، وفى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى وأبعاده الاجتماعية هناك أهمية للتأكيد على أن السياسة الاقتصادية السليمة والنمو المقلل للفقر عنصران هامان فى أى استراتيجية للتخفيف من الفقر.

٥ - **سياسات تقليص الفقر فى الأردن**: أوضحت الورقة التى قدمت عن الأردن أن الأزمة الاقتصادية التى مرت بها الأردن فى نهاية الثمانينات قد أثرت بشكل سلبى على مشكلتى الفقر والبطالة وكانت سبباً مباشراً فى ارتفاع الفقر إلى مستويات لم يشهدها الأردن منذ ثلاثة عقود، وأوردت الورقة عدداً كبيراً من أسباب هذه الأزمة الاقتصادية فى مقدمتها أزمة أسعار البترول وانخفاض حجم المساعدات العربية وتدنى استيعاب العمالة الأردنية فى دول الخليج ومن ثم انخفاض تحويلاتهم والتى بلغت أقصاها بعودة ٣٠٠ ألف أردنى من الكويت ودول الخليج فى أثناء حرب الخليج، كما تؤكد الدراسة أن نسبة التعليم تتناسب عكسيا مع الفقر ولكن إذا لم تتدارك الخلل فى نظام التعليم الأردنى فإن هناك احتمالا لوجود متعلمين فقراء، كما ذكرت الدراسة أن الأردن قد تأخرت فى تنفيذ قرارات المؤتمر العالمى لكوبنهاجن، ولم يتم أخذها بجدية، وأن هناك اتجاها لإعداد برنامج حزمة أمان اجتماعى للقضاء على مشكلة الفقر ولكن هذا البرنامج مرهون بتوفير التمويل اللازم له من الدولة أو من المؤسسات الدولية مثل مؤسسة الشرق الأدنى ووكالة الغوث الدولية ومنظمة كير العالمية.

## الاقتصاد السياسى للفقر:

أشارت الدراسة فى البداية إلى ظاهرة العولمة وذلك على مستويين الأول العولمة من أعلى وهو المتمثل فى النظام الاقتصادى الدولى المعاصر بفلسفته

ومرتكزاته وآلياته، والعولمة من أدنى وهى التى تدل على الموقف النابع من أصول المجتمع بأفراده والذى يرفض مساوئ النظام الدولى بأبعاده الاقتصادية، وتتمثل القضية المركزية التى تحاول الدراسة بحثها بأن الدول النامية تتحمل أعباءً تفوق طاقتها وقدراتها بحكم المصادر الخارجية لهذه الأعباء ضمن البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة كما أن المعاناه التى تعيشها هذه الدول تنطلق من بنية النظام كافة والمتمثل فى التجارة والتمويل والمديونية والتكنولوجية حيث إن استراتيجية التنمية الدوليةالتى تدار من العولمة من أعلى والتى تضم استراتيجية المديونية الدولية وبرامج الإصلاح الاقتصادى بحكم فلسفتها ومصدرها وآلياتها، قد فشلت فى معالجة الوضع القائم ومادام هذا مستمرا فستبقى الدول النامية تعيش على هامش الوجود الإنسانى تعوقها محدودية قدراتها وتطوقها قيود فقرها.

وتناولت دراسة البعد الدولى للاقتصاد السياسى للفقر النقطتين التاليتين:

- أن الاقتصاد السياسى هو مدخل مفيد لقراءة المتغيرات الدولية فى النظام العالمى الجديد والذى تتسارع عملية إعادة تشكيله ليكون نتاجا لاختزال صراع القوى وتعبيرا عن غلبة المصالح حيث تتحرك هذه المتغيرات فى دينامية متفاعلة تشكل زخم العولمة كظاهرة معاصرة تعززها الثورة التكنولوجية فى عميق أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

- بالرغم من التباين القائم بين دول العالم الثالث فى أنماطها الاقتصادية ومواردها إلا أنها تواجه مجتمعة خطر التهميش الذى تفرضه إدارة العالم الثالث بصورة متزايدة، الأمر الذى يجعل فعالية التكتلات الخاصة بالعولمة من أدنى مرهون ببرنامج محدد لمواجهة الضغوط وتوفير مفهوم جديد للتقدم يعتمد على التطور الديموقراطى والحفاظ على الهوية.

## قياس وتحليل الفقر مع التركيز على الطرق غير التقليدية :

أشارت الدراسة لمفهوم الفقر وأسبابه وكيفية مواجهته ومستوياته وأساليب قياسه وتناولت بشكل مسهب أساليب قياس وتحليل الفقر بالتركيز على تلك الأسباب

غير التقليدية وخاصة تلك التى تتلاءم مع أوضاع الفقر فى الدول العربية ومع البيانات المتاحة عنها وأفردت فصلا كاملا عن بيانات الفقر وبوجه الخصوص ما يمكن توفيره منها عن طريق مسوحات متخصصة.

كما خصصت الدراسة ثلاثة فصول لاستعراض أساليب الفقر تناول أولها أسلوب خط الفقر والثانى أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة والثالث الأساليب الأخرى لقياس الفقر وتحليله.

وقد تناولت دراسة قياس وتحليل الفقر بالطرق غير التقليدية النقاط التالية :

– أن اختلاف مفهوم الفقر يؤدى لاختلاف القيم والمؤشرات الخاصة به وهو الأمر الذى يستدعى تحديد مفهوم واضح للفقر عند القياس والتحليل بحيث لا تتم المقارنة بين مؤشرات الفقر مالم تكن هذه المؤشرات مستندة إلى ذات المفهوم المعتمد.

– إن سلبية انفصام العلاقة بين العاملين ميدانيا لمواجهة مشكلة الفقر وبين العاملين بتحليل البيانات واستنباط أسس مواجهتها تستدعى العمل على تأمين التفاعل بينهما كضرورة حيوية لتعظيم القدرة لمواجهة مشكلة الفقر.

– يتمتع أسلوب الحاجات الأساسية غير المشبعة بخصائص عديدة لقياس الفقر يأتى فى طليعتها توفر البيانات الاحصائية لتطبيقه بالنسبة للدول العربية وخاصة تلك البيانات المستقاة من نتائج تعدادات السكان والإسكان.

وقد تركزت التوصيات التى تبناها المشاركون فى الاجتماع فى النقاط التالية :

– التأكيد على الترابط الوثيق بين الجوانب السياسة والاقتصادية والاجتماعية فى التعامل مع موضع الفقر.

– ضرورة تأكيد حيوية التكامل والتعاون الاقتصادى العربى وتفعيل الأليات اللازمة لتعزيز القدرات العربية فى التعامل الاقتصادى الدولى وخاصة فى عصر التكتلات الاقتصادية والمنافسة الحادة على الصعيد الدولى.

– مناهضة أساليب الحصار الاقتصادى والعقوبات الاقتصادية والاحتلال الاستيطانى وإجراءات التهجير بصفتها إحدى آليات النظام الدولى المعاصر المسببة

للإفقار فى المنطقة العربية.

- تحسين المزيد من التنسيق ما بين الدول العربية من حيث المفاهيم ومواعيد تنفيذ المسوحات الاحصائية وأساليب قياس وتحليل الفقر بما يعزز من إمكانية المقارنة والتوحيد فيما بينها من جهة ومع الدول الأخرى من جهة ثانية.

- اعتماد سياسة أكثر انفتاحية فى إتاحة البيانات للباحثين والمهتمين بدراسة الفقر خارج إطار العاملين لدى المؤسسات بما يسمح بالمزيد من التحليل والاجتهاد وعرض وجهات النظر المختلفة.

- التنسيق بين سياسات وبرامج مكافحة الفقر التى تتبناها الجهات الحكومية وكذلك تنسيق هذه السياسات والبرامج لدى منظمات المجتمع المدنى وبخاصة تفعيل مؤسسات الزكاة وغيرها من المؤسسات بما يخدم سياسات الفقر سواء السياسات الوقائية أو السياسات التنموية وذلك سعيا لتكامل العمل بين القطاعين الأهلى والحكومى.

- تبنى برامج استثمارية لتنمية المناطق الأكثر فقراً مع الأخذ فى الاعتبار إتاحة فرص تشغيل الموارد البشرية المتاحة محليا والتنسيق الإقليمى لتحقيق هذه الأهداف.